IUGJEBS
Vol 26, No3, 2018, pp 99-123
ISSN 2410-5198
مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية

تاريخ الإرسال (2017-02-26)، تاريخ قبول النشر (2018-05-07)

تراجعات في الديمقراطية الإسرائيلية 2015-2017

أ. عبد الناصر عطاالله عيسى [*.1]

[*] البريد الالكتروني للباحث المرسل:
E-mail address: abednaserissa@gmail.com

الملخص:

تناولت الدراسة ما يطلق عليه الديموقراطية الاسرائيلية في الفترة الواقعة ما بين 2015-2017 ، وقد اعتبرت الدراسة اسرائيل دولة غير ديموقراطية ولكنها تتمتع ببعض المظاهر والشروط الديموقراطية الضرورية ، كالانتخابات الدورية والاقتصاد القوي والفصل بين السلطات وغيرها ، وتناولت أيضا كيف أن تدهور الديموقراطية الواضح في هذه الفترة ، وتحديدا في مجالات الإعلام والقضاء والفساد ، قد نبع بالأساس من تفاقم الآثار السلبية لعوامل قديمة صاحبت اسرائيل منذ نشأتها ، واعتبرتها الدراسة نواقض لأي ديموقراطية ، وتتمثل في طابع الدولة اليهودي ، والبعد الاستيطاني الإحلالي لها ومن سيطرة اليمين الجديد والذي هو أيضا ناتج بالدرجة الاولى عن آثار وسلبيات تلك النواقض ، وكيف أدت سيطرة اليمين الجديد على معظم مقاليد الدولة ،لوقف عملية" التظاهر بالديموقراطية" التي حرص عليها السابقون، ولتعزيز تآكلها ، من خلال تثبيت وتقنين طابعها اليهودي والاستيطاني على حساب ما كانت تتمتع به من شروط ديموقراطية ضرورية .

كلمات مفتاحية: الديموقراطية الاسرائيلية - الطبيعة اليهودية والاستيطانية لاسرائيل - اليمين الجديد .

The Deterioration Of Israeli Democracy (2015-2017)

Abstract

The aim of this thesis is to address the“so called” Israeli democracy in the years 2015-2017.It shows that Israel is non-democratic, but enjoys some basic conditions & features of Democracy (such as: periodicelections, strong economy and separation of authorities..etc), in addition to the obvious deterioration of Democracynowadays, especially in media , judiciary and spread of corruption due to the exacerbate of negative impacts of old factors accompanied Israel from birth (which are considered anti-democratic)such as the character of Jewish state , settlements and the new Right party control on most of state reins to eliminate any process "of demonstrating democracy”, which the ancestors were keen about, by means of confirming its occupational Jewish character on the sake of the vital conditions of Democracy.

Keywords: Israeli Democracy - Jewish and Colonial Trait of Israel - New Right.

خلفية مشكلة الدراسة –

بات تناول الديموقراطية في إسرائيل أمرا مثيرا للاهتمام والبحث، وخاصة بعد أن تزايدت في الآونة الأخيرة الاستخدامات السياسية و الاستشراقية من قبل اسرائيل ومؤيديها في العالم، لما يسمى بالطابع الديموقراطي لها ، وذلك كمبرر يغطي على الأسباب الحقيقية والاستعمارية لاستمرار تلقي اسرائيل الدعم المادي والسياسي الملح لها من قبل بعض الحكومات الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية ،وكمثال على تفوق ونجاح النموذج الغربي في شرق متخلف ومستعصي على التغيير والتقدم .

تحديد مشكلة الدراسة :

يمكن القول بان مشكلة الدراسة الرئيسية تكمن في معرفة مدى تراجع أوضاع الديموقراطية في دولة الاحتلال الصهيوني في الفترة الواقعة ما بين 2015-2017 ، وكذلك الأسباب الرئيسية لهذا التدهور .

فرضيات الدراسة :

من أجل مواجهة وتحليل أو التعامل مع مشكلة الدراسة السالفة الذكر ، وللوصول إلى أهداف الدراسة فسيتم الاعتماد على فرضيات تساعد على ذلك قدر الإمكان ، وهي على النحو التالي:

1- تتوفر في إسرائيل شروط ديموقراطية ضرورية وايجابية كالانتخابات الدورية ، ولكنها تعاني في نفس الوقت من نواقض لأي ديموقراطية كالبعد الاستعماري الإحلالي ، وقضية علاقة الدين والدولة والمواطنة.

2- شهدت السنوات الأخيرة تراجعا كبيرا في الشروط الديموقراطية كالقضاء ، وزيادة في حجم الآثار والتداعيات السلبية للشروط الناقضة للديموقراطية كزيادة الفساد وتصاعد نفوذ اليمين المتطرف.

3- لقد كان لتصاعد حجم وتأثير " اليمين الجديد " في اسرائيل تأثيرا بارزا في كشف وإظهار هشاشة الديموقراطية ، وخاصة في مجالات هامة كالقضاء والإعلام وغيرها .

أهداف الدراسة :

ان الهدف الرئيسي للدراسة يتمثل في دراسة وتحليل أوضاع الديموقراطية المزعومة في اسرائيل في السنوات الاخيرة 2015 -2017 ، ومعرفة مدى حجم التأثير السلبي لعيوبها وتناقضاتها التاريخية ، ولنمو نفوذ اليمين الجديد عليها . وسوف تقود الدراسة لتحقيق أهداف فرعية أخرى مثل :-

1-تتبع ومعرفة مدى حجم الآثار السلبية والجوهرية لطبيعة اسرائيل الكولونيالية واليهودية .

2- دراسة وتحليل أسباب تدهور الديموقراطية في اسرائيل ومنها تصاعد نفوذ اليمين الجديد.

3-الاطلاع على آراء الكثير من الباحثين الاسرائيليين الناقدين أوالناقضين للديموقراطية في اسرائيل .

أهمية الدراسة:-

*تكمن أهمية الدراسة في طبيعة المشكلة التي تعالجها وهي معرفة مدى تراجع بعض أهم مؤشرات الديموقراطية التي كانت تتمتع بها اسرائيل ، وخاصة في مجالي القضاء والفساد .

*إن إظهار هشاشة وتهافت الديموقراطية في اسرائيل يسحب منها ومن مؤيديها أحد أهم الذرائع الاخلاقية للدعم المادي والسياسي اللامحدود لها ولسياساتها المرفوضة في المنطقة ، ويشير الى الدوافع الحقيقية والاستعمارية لهذا الدعم .

*تنبع أهمية الدراسة أيضا من كونها تدرس الديموقراطية من الداخل ، أي : من خلال تحليل مواقف وآراء لباحثين اسرائيليين بالدرجة الاولى ،مما يسهم في تعزيز الموضوعية في البحث والاستنتاج .

- منهجية الدراسة :-

من خلال الاعتماد على فرضيات الدراسة وأهدافها فقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وهو الأنسب لها ، حيث استعرضت الدراسة ما يشير بوضوح الى تدهور الديموقراطية في اسرائيل مستندة في ذلك الى مصادر ثانوية باللغات الثلاث – العربية والانجليزية وخاصة العبرية ، كمقالات نشرها باحثون اسرائيليون مختصون في

بعض أهم الصحف والمجلات العبرية كهآرتس ويديعوت أحرنوت وكذلك تقارير مركز مدار في رام الله، ومجلة قضايا اسرائيلية ، ومجلة الدراسات الفلسطينية وغيرها .

وتتكون الدراسة من العناوين التالية :-

أولا: وضع الديموقراطية في اسرائيل:-

بداية لا بد من القول أن هناك اتفاقاً في أوساط الباحثين بشأن الديموقراطية الاسرائيلية على وجود مؤشرات ايجابية وضرورية لا يمكن لأي ديموقراطية أن تستغني عنها ،ولكنهم يختلفون في مدى كفاية هذه المؤشرات لاعتبار أو للحكم على اسرائيل أنها ديموقراطية من نوع ما، والدراسة ترى أن هذه المؤشرات غير كافية وهي أيضا تستمر بالتآكل والتراجع في السنوات الأخيرة وخاصة منذ العام 2009 ،كما سيتم التفصيل لاحقاً.ومن أهم هذه المؤشرات الإيجابية: وجود انتخابات دورية وتداول للسلطة بين الأحزاب ،ووجود سلطة قضائية مستقلة ،وصحافة حرة لدرجة ما، واحترامها لبعض حقوق المواطن ،ومنحها حقوق ما للأقلية العربية الفلسطينية(وهم أهل البلد الأصليين)، والذين تحولوا الى أقلية في بلدهم نتيجة قيام دولة اسرائيل وبدعم غربي على أرض فلسطين في العام 1948 .

كما أن من أهم المؤشرات أيضاً تمكنها من خلق اقتصادٍ قويٍ نسبياً،مع ضرورة الاشارة أن ذلك جاء لأسباب ومن أهمها استمرار الدعم المادي لها من قبل بريطانيا في بداية قيام الدولة ،والاهم من ذلك بفضل ما سيطرت عليه بالقوة من أملاك وأراضي وثروات الفلسطينيين .(النقيب ،2011: 534- 539).كما أثنت تقارير دولية وتحديدا شركات التصنيف الائتماني الثلاثة وهي :فيتش ، مودز ، وستاندرد اند بورز ،" على أداء الاقتصاد الاسرائيلي المتمثل بمعدل النمو، انخفاض الدين العام بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي ، وقدرة الصادرات التنافسية .."(أطرش، 2017 :174)،علاوة على ذلك يمكن لناتجها القومي الإجمالي أن يزيد بنسبة 50%في حالة نجاحها في مواجهة أحد أهم مشاكلها الإقتصادية وهي:"ضعف الإنتاجية ، وذلك من خلال علاج هذا الضعف عن طريق رفع مستوى الإستثمار العام والخاص للدرجة المناسبة ، وعلاج مشكلة التخلف في جودة العامل البشري" .(أرلوزوروب،22:2017) فإسرائيل تقارن نفسها بالدول المتطورة، ومن المناسب الاشارة أنه وعلى الرغم من أهمية مؤشرات الماكرو السالفة الذكر ، إلا أن عدد متزايد من الباحثين يؤكدون "مدى استفادة الانسان أو المواطن من ثمار النمو ، بمعنى : التركيز على اقتصاد له روح ويهتم برفاه الانسان " (عيسى ، 2015 : 203) ، وتشهد اسرائيل تراجعا ملموسا في هذا المجال .

وكان تقرير آخر لوكالة التصنيف الائتماني (مودز) قد منح اسرائيل درجة عالية نسبياً وهي A1 مع نظرة مستقبلية مستقرة لإقتصادها ،مؤكداً أن اسرائيل تتمتع بدخل عالٍ واقتصاد تنافسي يمكنه الإنتعاش بسرعة نسبية بعد كل أزمة سياسية واقتصادية، وأكد هذا التقرير أن نمو اقتصاد اسرائيل، " يستند الى تصدير التكنولوجيا المتطورة التنافسية ، البحث والتطوير ، قوة العمل المتطورة ، كفاءة الحكومة ، والتحسن التدريجي لمقاييس الدين العام "(أطرش، 2016 :195).ان ارتباط استقرار الديموقراطية بضرورة وجود اقتصاد قوي هي فرضية قد أكدها الكثير من الباحثين ومن أهمهم (لبست)حيث فرضيته المركزية والتى نشرها منذ العام 1959 في مقالته الشهيرة " بعض المطالب الاجتماعية للنمو الديموقراطي والشرعية السياسية " وعاد ليؤكدها سنة 1960 بقوله "ترتبط الديموقراطية بالنمو الاقتصادي ، كلما تحسن وضع الامة ، أصبحت فرصة الحفاظ على الديموقراطية أكبر" مقتبس لدى: (diamond,1992:P.450) هنا لا بد من الاشارة الى عدم اجماع الباحثين على ضرورة توفر اقتصاد قوي من اجل انطلاق أو استمرار الديموقراطية .

ثانيا :الديموقراطية نظرياً

إن من الضروري الإشارة عند تعريف الديموقراطية بأنها أنواع وأصناف" الديموقراطية لا تتكون من شكل منفرد من المؤسسات ،فهناك عدة أنواع للديموقراطية ولها ممارسات متنوعة (schmiter and karle,1993,P.40) "

ورأى باحثون أن أحد أهم القواسم المشتركة بين كل أنواع الديموقراطية هو :"تفترض الديموقراطية أن الناس الذين يعيشون في أي مجتمع بحاجة الى عملية للوصول الى اتخاذ قرارات تأخذ المصلحة العامة بالاعتبار. (gutmann,1993,P.411)

كما يوجد شبه اتفاق بين باحثي الديموقراطية بضرورة إضافة كلمة (وصف) للديموقراطية لتوضيح نوعها مثل: ليبرالية ،إجرائية ،توافقية ،اجتماعية وهكذا ..."لتقديم اقتراح يتضمن كلمة "ديموقراطية " الى أن بعض المحتوى الوصفي بإضافة صفة تشير الى نوع الديموقراطية التي يتم الحديث عنها "(barry,1989,P.258)"

وعلى سبيل المثال فالديموقراطية الليبرالية يتم تعريفها من قبل باحثين على أنها" نظام سياسي يمنح حقوق الافراد حماية دستورية خاصة ضد الاغلبية " (barry,1989,p.258)

والديموقراطية الليبرالية تشترط أيضا وجود ما وصفه: (john rawls,1971,p.61)" وجود أرضية متينة للفكرة القائلة بأن بني البشر هم مخلوقات حرة ومتساوية" (Gutman,1993,P.413)

وهي بهذا لم تجعل مبدأ حكم الشعب كمبلغ الديموقراطية الأقصى والنهائي، بل اشترطت وجود أولويات أخرى مثل سلسلة من الحريات والحقوق الأساسية لجميع المواطنين بشكل متساوٍ:كحرية الفكر والتعبير والصحافة والتنظيم والدين ،والملكية الشخصية وغيرها .

لهذا اعتبرت الديموقراطية الليبرالية ديموقراطية جوهرية وذلك للتفريق بينها وبين الديموقراطية الإجرائية أو الشكلية التي طورها العالم الشهيرJoseph schumpter)وقد عرفها على أنها :" الترتيبات الدستورية للوصول الى القرارات السياسية التي يكتسب فيها الفرد سلطة اتخاذ القرار عن طريق الكفاح التنافسي من أجل الحصول على أصوات الناخبين " (Schmpeter,1943,P.269)"

بمعنى أن الديموقراطية الاجرائية تشترط توفر اجراءات كالانتخابات الدورية دون أن تشترط وجود رؤية أو مضمون كما فعلت الديموقراطية الليبرالية ، والتي ترى عدم إمكانية وجود ديموقراطية بدون مضامين أساسية كالتسامح والتعددية واحترام حقوق الإنسان والأقليات وغيرها .

ثالثا: الديموقراطية في اسرائيل (جذور المشكلة):

***فأين اسرائيل من هذه الأنواع أو أصناف الديموقراطية ؟

وهل يتوفر فيها القاسم المشترك الذي أشار إليه Gutmann ؟ أي أن تؤخذ حقوق العرب الفلسطينيين بالحسبان ، كما هو الحال بالنسبة لليهود حين اتخاذ القرار . وهل المواصفات الموجودة في اسرائيل كافية لجعلها ديموقراطية من نوع ما ، أم أنها تختلف عن غيرها وتتميز بنوع خاص من الديموقراطية .

لقد اعتبر البروفيسور بنيامين نويبرغر- وهو يمثل برأيه الى حد كبير التيار المركزي في الأكاديمية الاسرائيلية - أن اسرائيل هي ديموقراطية ليبرالية ،"لكنها تعاني من عيوب أو (أربعة بقع)، وهي احتلال اسرائيل (أراضي 67)،وعلاقة الدين بالدولة ، وعدم وجود دستور والتمييز ضد العرب في الداخل"(نويبرغر،1990 :26).

لكن هذه العيوب لا تخرج اسرائيل عن كونها ديموقراطية ليبرالية وفق رأيه ، لكنها ولدى مقارنتها بما طرحه علماء الديموقراطية ، وكما تمت الإشارة لذلك في السطور السابقة ، فإن اسرائيل بعيدة عن كونها ديموقراطية ليبرالية.

ومن الملاحظ أيضا بأن استمرار هذه العيوب قد صب في مصلحة تعزيز أفكار اليمين الاسرائيلي الجديد والذي يتبنى " سياسة تقوم على اعتبار القوة و الافتتان بالذات القومية الدينية قيمتين ، وان القيم الليبرالية الكونية واليسارية والانسانية ليست سوى كوابح "(رائف ،2016 :40).

من جهة أخرى فقد وصف باحثون ومن أهمهم أورن يفتحئيل وأسعد غانم ، الوضع السياسي القائم في اسرائيل بأنه (اثنوقراطية) أي : حكم مجموعة اثنية ، والمجموعة الإثنية الحاكمة في اسرائيل هي"اليهود" أي أن الحكم للجماعة الإثنية وليس للشعب ، و هذا يناقض و بوضوح أبسط مفاهيم وأسس الديموقراطية وهو(حكم الشعب)، ويأتي على حساب الأقليات مما يعني المس بثوابت الليبرالية ومن أهمها حقوق متساوية وخاصة للأقليات، لذا فقد طرح يفتحئيل "مفهوم الإثنوقراطية وعملية الأبرتهايد الزاحف بإعتبارهما أكثر دقة وانطباقاً على النظام الاسرائيلي" (يفتحئيل، 2012:117)، فالحالة الإسرائيلية وبناءً على ذلك ليست ديموقراطية ولا دكتاتورية بل (اثنية) .وهذا قد يفسر تنامي وصعود اليمين الجديد في اسرائيل ، والذي يدمج الدين والاثنية القومية في بوتقة استعمارية احتلالية .

أما الدكتور عزمي بشارة فقد اعتبر عيوب الديموقراطية الاسرائيلية"من عناصر النظام السياسي المكونة في هذا البلد إنها تناقضات بنيوية"(بشارة،2005 : 22)،ولقد لخص تناقضات الديموقراطية اليهودية بتناقضين بنيويين اثنين وهما: الأول العلاقة بين الطبيعة الكلونيالية والديموقراطية ، والثاني هو مسألة العلاقة بين الأمة والقومية والدين والمواطنة.

أما التناقض الأول فينبع منه اشكاليات عديدة :كالاحتلال ونمو الثقافة الاستيطانية، و تقديس القيم العسكرية وسهولة نشر ثقافة الخوف والتهديد،وصعوبة الخروج عن الإجماع ، وأما التناقض الثاني فينبع منه إشكالية المواطنة ، يهودية الدولة (المصدر السابق:16) ، وقد تزايدت هذه التناقضات بسبب تزايد افكار ونفوذ اليمين واليمين القومي الديني في المجتمع والسياسة في اسرائيل ، ومن الملاحظ أن نقد يفتحئيل ومن يوافقه الرأي هو أكثر جذرية من رأي بشارة، فالأول لا يعتبر الحالة الاسرائيلية ديموقراطية من الأصل بل هي (إثنية) تعتبر نفسها ديموقراطية ، وتتمتع ببعض مظاهر الديموقراطية ،أما بشارة فقد توصل لنتيجة مشابهة من خلال مقارنة الوضع القائم في اسرائيل بمبادىء الديمقراطية الأساسية ، وهي الطريقة التي اتبعتها الدراسة بشكل أو بآخر.

ومن أهم النظريات المفسرة لأوضاع الديمقراطية في اسرائيل نظرية البروفيسور سامي سموحة ، بأن اسرائيل هي" ديمقراطية اثنية أي نوع خاص ومتميز من الديمقراطية ، وفي هذا نوع آخر من شرعنة الوضع القائم في اسرائيل بكل ما يحمله من اشكاليات و تناقضات حيث أكد انه " يوجد في اسرائيل كل اجراءات و مؤسسات الديمقراطية حيث تقام فيها انتخابات ، و فيها حرية صحافة ، و الجيش تحت سيطرة المستوى المدني و المحاكم تدار بشكل سليم ، و لكن لا توجد مساواة بين كل المواطنين : اليهود و العرب ، و الدولة تابعة لفئة واحدة ، لفئة الاغلبية " (سموحة ، 2016 : 50) ، و سموحة لا يرى أن المساواة هي شرط جوهري او ضروري لقيام الديمقراطية فهو يعترف و يشرعن في نفس الوقت اللامساواة بين العرب و اليهود . و على الرغم أن كلا من سموحة و يفتحئيل وصفا الوضع في اسرائيل بأنه (اثني) ، أي أن الدولة تابعة للجماعة الإثنية إلا أن الاستنتاجات كانت مختلفة ، بل و متناقضة فالاول اعتبر ذلك مقبول ديمقراطيا ، فيما اعتبره الثاني غير ديمقراطي بل انه اتجاه مستمر نحو الابرتهايد ، وقد اعتبر سموحة بان استمرار وجود الخط الفاصل بين اسرائيل و المناطق المحتلة عام 1967م هو شرط استمرار الديمقراطية (الديمقراطية من الدرجة الثانية) السائدة في اسرائيل "عندما طورت موديل الديمقراطية الاثنية لم اتطرق الى المناطق المحتلة ، ففي اللحظة التي يتم الغاء الخط الاخضر فان اسرائيل ليست ديمقراطية" (المصدر السابق) . أي ان عدم ضم مناطق 67 هو مسألة مبدئية تتعلق بشكل و هوية الدولة الصهيونية و ليست مجرد مسألة سياسية .

وهكذا فإن من الواضح ان تطور الوضع الشاذ للديموقراطية في اسرائيل قد شكل العامل الاساس في تقوية اليمين الجديد نظريا وسياسيا كما سيتضح لاحقا .

رابعا: اليهودية والديموقراطية

لقد شكل تعريف اسرائيل لنفسها بأنها "دولة يهودية ديموقراطية" ، تلخيصاً لتناقضاتها الداخلية فالجمع بين اليهودية والديموقراطية هو أمر غير ممكن وفق باحثين كثر كعزمي بشارة ويفتحئيل، وشلومو ساند والذى أكد"إشكالية تعريف اليهودي وفق معايير علمانية أي ثقافية ولغوية وسياسية أو بيولوجية ...لا توجد ثقافة يهودية علمانية حتى يمكن الإنضمام إليها"(ساند،2017 : 30)،وحاول آخرون التوفيق بين المركبين ومنهم الكثير ممن يعتبرون أنفسهم ليبراليين ،ومن أهم المحاولات الحديثة نسبياً في هذا الصدد كتاب بعنوان"اسرائيل وأسرة الأمم: الدولة القومية وحقوق الإنسان " من تأليف الكسندر يعقوبسون وأمنون روبنشتاين وقد أشار الباحث نمر سلطاني الي هذه المحاولة واعتبر الكتاب وبحق "محاولة للهروب من متطلبات النظرية الليبرالية وثانياً هو مشروع مشرعن" (سلطاني،2010 : 20)

حيث يحاول الباحثان تبرير الوضع القائم في اسرائيل ، وعدم اعتباره كوضع يسمح بنفي صفة الليبرالية عن اسرائيل. و هو أمر يخالف المعقول والمنطق الديموقراطي كما سبقت الإشارة.

وقد أبرز يعقوبسون مؤكداً التعريف العلماني- الذي هو غير ممكن برأي ساند السابق وكثيرون آخرون- لمصطلح "يهودي" بقوله "أنا أفهم تعبير دولة يهودية بالمفهوم نفسه الذي وصفته الأمم المتحدة للدولة اليهودية عندما صوتت على قرار التقسيم في العام 1947 ". (يعقوبسون،2010 : 105)،ولهذا المعنى أشار الباحث شاؤول أرئيلي في مقالته " إنها يهودية وديموقراطية وفق الأمم المتحدة وليست يهودية بالمعنى الديني لذا فلا تناقض بين المركبين (أرئيلي ، 2017 :31).

وفي نفس سياق التبرير ومحاولة التوفيق الذي اتبعاه فقد رأى البروفيسور أبراهام ديسكن الباحث في الجامعة العبرية أنه لا توجد ديموقراطية كاملة تماماً، وقد أكد وبشكل يناقض الواقع في اسرائيل بأن "مبدأ حقوق المواطن المتساوية تطبق في اسرائيل بشكل مطلق" (ديسكن ،2016 : 68).وبهذا يكون ديسكن من القلة القليلة من الباحثين التي ذهبت بعيداً في إنكار الواقع وليس مجرد تبريره.

وهكذا يبدو بان الواقع الاجتماعي والسياسي في اسرائيل في السنوات الأخيرة ، والذي ترى الدراسة انه يمثل ذروة جديدة من افرازات وتداعيات النواقض أو التناقضات التاريخية للديموقراطية الإسرائيلية ، وتحديدا مسألة علاقة الدين بالدولة والمواطنة ، والبعد الكولونيالي الاحلالي لاسرائيل ، هذا الواقع قد دعم رأي من يرون بأنه لا يمكن التوفيق بين اليهودية والديموقراطية ، حيث رجح كفة المفهوم الديني–القومي لمصطلح اليهودية ، مع ميول متزايدة لمفهوم الشريعة اليهودية ، على المفهوم العلماني الذي حاول الليبراليون وأتباع اليسار الصهيوني التقليدي اصطناعه ، أو التظاهر به ، وبالتالي ظهر تفوق مركب اليهودية بمعناها الديني–القومي ، على مركب الديموقراطية الحديثة ، وقد ظهر ذلك جليا من خلال تزايد نفوذ وتأثير القوى والاحزاب التي تنتمي الى " اليمين الجديد " أو ما يسمى بتيار النيو-صهيونية ، والذي نجح بدوره ومن خلال تشكيله للحكومة منذ العام 2009 ، وإحكام سيطرته عليها منذ العام 2015 ، في سن تشريعات وقوانين أساس تعزز تفوق الطابع اليهودي–الديني–القومي للدولة ، وتؤكد الجوانب الاجرائية والشكلية للديموقراطية وتحديدا " حكم الاغلبية اليهودية" ، ولكنها تضعف وبوضوح مضامين الديموقراطية الحديثة وتحديدا تلك المتعلقة بحقوق الانسان وحقوق الاقليات والفصل بين السلطات وتعزيز القضاء وسيادة القانون ودور وسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني .

خامسا: تدهور الديموقراطية في اسرائيل2009-2017 :

أ-منحنى التدهور

تمر اسرائيل في الآونة الأخيرة وتحديداً منذ العام 2009 ،بما أصبح يشار إليه كمنحنى تدهور الديموقراطية في اسرائيل ، أو بما أسمته الدراسة بتهافت الديموقراطية اليهودية ،والدراسة ستركز على الثلاث سنوات الاخيرة 2015_2017 مع ضرورة التفريق ما بين المظاهر والمؤشرات التاريخية لضعف وتناقض الديموقراطية الإسرائيلية ، وهي موضوع فلسطينيو 48 ، الإحتلال الصهيوني للمناطق الفلسطينية المحتلة عام 1967 ، قضية علاقة الدين بالدولة ، و الناتجة عن طبيعة اسرائيل اليهودية والاستيطانية الاحلالية ، وهي مظاهر لا تتناولها بالتفصيل ، إنما تؤكد الدراسة على استمرار آثارها السلبية جداً على الديموقراطية الإسرائيلية ،وبين المؤشرات الأخيرة و التى ستركز عليها الدراسة ، ومن أهمها : إضعاف القضاء ، وسائل الإعلام ، وزيادة الفساد وغيرها ،وهو ما أشارت له إحدى الشخصيات المدافعة عن الديموقراطية في اسرائيل ، وهي البروفيسور تمار هيرمان في معرض دفاعها عن صمود الديموقراطية الإسرائيلية ، وبأنها لم تنهار ولم تصل بعد الى مرحلة الوقوف على حافة الهاوية ، ومع ذلك فقد أشارت الى أن الديموقراطية في اسرائيل تعاني من "وجود سيرورات مقلقة في المجتمع الإسرائيلي "(هيرمان، 2016 : 92).

وقد سبق أن أشار الى هذه "السيرورات المقلقة " أربعة من رؤساء المحكمة العليا في اسرائيل في مقابلة مع صحيفة يديعوت أحرنوت (11،5،2016) بأن "اسرائيل تشهد سيرورات مثيرة للقلق ، قد تؤول في نتيجتها الى إعلان بداية نهاية النظام الديموقراطي في اسرائيل"(مقتبس لدى :شلحت ،2016 :211). وقد أطلق مؤخراً الخبير البارز ونائب رئيس معهد اسرائيل للديموقراطية البرفسور مردخاي كارمنيتسر تحذيراً يؤكد فيه استمرار عملية تراجع الديموقراطية ، وذلك بسبب مواقف الحكومة اليمينية "إذا استمرت الحكومة بالعمل بنفس الطريقة فإن الديموقراطية سوف تنهار"(كارمنتسر، 2017 :23).وقد أكدت الرئيسة العاشرة لمحكمة العدل العليا دوريت بينيش في خطابها الذي سمي ب "الدولة في خطر" ، قلقها من الخطر الذي يتهدد " استمرار وجود القيم الاساسية للديموقراطية الاسرائيلية ، ولمكانة ودور القضاء ، وسيادة القانون ، ولنظام الحكم بشكل عام " (بينيش ، 2017 : 6) ،أما كبير القضاة أهارون باراك فقد أشار هو أيضا في مقابلة خاصة معه الى وجود الديموقراطية في اسرائيل "في منزلق خطير لا ندري هل ومتى سيتوقف (باراك ،2018 : 40).

ب –تشريعات التدهور

وكان تقرير جمعية حقوق المواطن في اسرائيل والصادر في آذار مارس 2016 وعنوانه الأبرز هو تشريعات ومبادرات تشريعية غير ديموقراطية ، قد أشار الى خطورة هذه السيرورة "التى يمكن أن تؤدي في النهاية الى هدم المنظومة كلها وتدميرها"(مقتبس لدى : شلحت ، 2016 : 212). يمكن القول ان الهدف العام لهذه التشريعات هو إضافة الشرعية القانونية على التغيرات والتداعيات السلبية في الواقع الاجتماعي والسياسي الاسرائيلي ، والناتج عن التناقضات الجوهرية والتاريخية في الديموقراطية الاسرائيلية وهي مسألة علاقة الدين والدولة والقومية والمواطنة ، وكذلك البعد الكولونيالي الاحلالي لاسرائيل ، حيث عزز ذلك قوى اليمين القومي المتطرف أو قوى اليمين الجديد والذي استخدم التشريعات لتعزيز عملية الابتعاد عن الديموقراطية ممنهجة ووضع حدا لعملية التظاهر بالديموقراطية والتغطية على عيوبها والتي قادها من سبقوه من أنصار التيار الصهيوني التقليدي ، بمعنى آخر فإن التشريعات المتزايدة في السنوات الاخيرة تستخدم من أجل تحقيق ثلاثة أمور أساسية عامة وهي قوننة طبيعة اسرائيل القومية الدينية اليهودية ، وتقنين طبيعتها الكولونيالية الاحلالية ، إضافة الى تقنين تفسيرات اليمين الخاصة للديموقراطية ، بما يضمن خضوعها لليهودية .

والدراسة ستتطرق الى بعض الامثلة على هذه القوانين ومشاريع القوانين بما يخدم هدف الدراسة. ومن أبرز هذه التشريعات على سبيل المثال قانون الاقصاء ، قانون مكافحة الارهاب ، قانون الولاء في الثقافة وقانون الجمعيات الذي يستهدف حقوق الانسان وقانون الاذان الذي اعتبره باحثون " خطوة استفزازية تعبر عن واقع العداء للفلسطيني ورموزه الدينية والعقائدية عموما ، وعن حالة الشحن الديني الذي ينزع اليه اليمين المهيمن في اسرائيل "(زعبي ،2017: 242) ، كما اعتبره ايمن عودة رئيس القائمة العربية المشتركة " ينضم الى سلسلة قوانين عنصرية كل هدفها هو إضفاء مناخ كراهية وتحريض على الجماهير العربية "(زعبي ،2017: 242)، ومن أخطر القوانين على الديموقراطية في اسرائيل هو مشروع قانون أساس:القومية الذى يجعل أهمية يهودية الدولة القومية–الدينية أقوى ويفوق حماية حقوق الانسان ،الامر الذي وصفه كارمنيتسر" قانون الاساس : تجميد الديموقراطية". (كارمنتسر،2017 :28) ومن القوانين التي تمس بمبدأ سيادة القانون الديموقراطي هو ما أقرته الكنيست بالقرءاة الاولى، من أجل تغيير أسلوب المستشارين القضائيين للوزارات ، الأمر الذي اعتبره ستة من كبار رجال القضاء في اسرائيل ومنهم رؤساء سابقون في محكمة العدل العليا محاولة من الحكومة للسيطرة على المجالات القضائية ووصفوه بأنه " خطر كبير على سلطة القانون " (زمير ، 2018 : 23)، لا بد من التأكيد الى أن هذه التشريعات هي أحد أهم الأدوات التى يتم من

 IUG Journal of Economics and Business (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

خلالها إضعاف الديموقراطية الاسرائيلية في الفترة الأخيرة ،وتحديداً في الثلاث سنوات الأخيرة ، وبشكل مقصود من قبل التيار اليميني والقومي الديني المسيطر على الحكم والكنيست .

سادسا: مظاهر التدهور

لا بد من التأكيد على أن المنظومة الديموقراطية تتطلب حداً معيناً من القضاء المستقل و الإعلام الحر، كما تقوم على أساس محاربة الفساد وتشجيع منظمات المجتمع المدني ومساواة المواطنين أمام القانون وغيرها ،وستشير الدراسة الى التراجع المستمر في هذه المجالات .

فعلى سبيل المثال تتكرر محاولة إضعاف السلطة القضائية ووسائل الإعلام ،رغم ما تراه الدراسة من تعاون هاتين المؤسستين الى حد واضح مع كثير من السياسات وخاصة في مجال الأمن القومي ،أو بعبارة أدق الطابع الكولونيالي الإحلالي للدولة وشكل وطبيعة الدولة كيهودية بكل ما يحمله الأمر من تداعيات وإشكاليات ،وخاصة على العلاقة مع العرب الفلسطينيين في الداخل .

أ_التراجع في مجال الاعلام :

ففي مجال الاعلام على سبيل المثال يمكن القول بأن الرواية السائدة في اسرائيل هي ان الحكومة اليمينية " تعادي حرية الصحافة ، وتقوم بعمليات لم يسبق لها مثيل بهدف السيطرة على الصحافة الخاصه "(رولنيك ، 2018 :2) وتأتي مساعي الحكومة لاضعاف الاعلان في اطار سعي السلطة التنفيذية وعلى رأسها رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو لاضعاف من يرونهم منتقدين لهم كمحكمة العدل العليا وجمعيات حقوق الانسان والصحافة ، وهو ما وصفته مقالة التحرير في صحيفة هآرتس 10 _3_2017 بأنه يشير الى " خصائص ومميزات غير ديمقراطية لما فيها من محاولة من قبل نتنياهو لاضعاف قدرة الرقابة والنقد عليه ، مما يتسبب بضرر بالغ جدا على حرية التعبير في اسرائيل ، وتقوض بشكل جوهري أسس الديمقراطية الاسرائيلية .

ومن المؤشرات على جدية هذه المحاولات هو تعامل المستشار القضائي للحكومة الاسرائيلية افيخاي مندلبليط التعاطي بجدية مع تقرير الصحفي الإسرائيلي لجريدة هآرتس ويدعى غيدي فايس والذي نشره في أكتوبر 2015 وتناول بعض تكتيكات رئيس الحكومة للسيطرة على بعض وسائل الإعلام المهمة من خلال فرضه تغطية إعلامية مؤيدة وايجابية له ولزوجته سارة ، فقد قرر المستشار القضائي منع بنيامين نتنياهو وكوزير للاتصالات من الاشتغال بكل

ما يتعلق برجل الأعمال شاؤول الوفيتش وهو صاحب رأس مال ومالك شركة " yes "، وشركة بلفون وبيزيك وموقع " والا" الإخباري الشهير "إلا أن الوزارة التي يترأسها نتنياهو تواصل انتهاج سياسة تحقق أرباحا هائلة لشركة الوفيتش "(مطر ، 2016 :138) واستمرارا لهذا الأمر فقد قامت الشرطة الإسرائيلية بأخذ شهادات بعض الصحفيين الإسرائيليين لاستكمال ما يبدو على انه " منظومة علاقات بين نتنياهو والوفيتش والقائمة على : خد و أعطي ،أي: تغطية صحفية ايجابية مقابل تسهيلات تشريعية وتنظيمية "(توكر ،2018 :12) ، وقد يأتي ذلك في سياق أكبر لا يهدف فقط لتغطية ايجابية بل " تشويه التغطية بشكل ممنهج ونقل صورة كاذبة للواقع والتي تشكل رشوة مالية بحجم كبير جدا "(فايس (2)،2018 :3)،تجدر الإشارة أيضا إلى أن قضية الفساد رقم 2000 التي تلاحق نتنياهو حاليا تتعلق بعلاقته مع رئيس تحرير صحيفة يديعوت أحرنوت في نفس سياق علاقة "خد وأعطي" ، بقيت الإشارة إلى أن أحد أسباب قيام نتنياهو بتقديم موعد الانتخابات في العام 2015 كان نتيجة محاولته منع استمرار العملية التشريعية الهادفة إلى إغلاق صحيفة إسرائيل هيوم لمالكها الملياردير اليهودي الأمريكي، وهي تعتبر صحيفة مؤيدة لنتنياهو وسياساته بشكل شبه كامل ويتم توزيعها بالمجان ، مما أدى إلى تحولها للصحيفة الأولى في إسرائيل على حساب تراجع واضح للصحف النقدية نسبيا وعلى رأسها هآرتس ويديعوت أحرنوت ومعاريف ، وقد أكد العديد من الباحثين وعي واهتمام نتنياهو لدور وسائل الإعلام الكبير وأهمية السيطرة عليها أو على جزء منها " لتمرير سياسة حكومته في جميع المجالات ولاستخدامها في معاركه ، ومعارك حزبه السياسية القادمة"(الصالح،2016 :214) .كما أكدوا على فهمه العميق لقدرة وسائل الإعلام على بلورة المفاهيم السياسية والواقع السياسي لدى جمهور المواطنين ، وعلى بلورة نظرتهم الفلسفية والسياسية ، بمعنى آخر تعزيز أفكار ونظريات اليمين واليمين القومي المتطرف ، وهكذا يظهر ان قضية الاعلام لا تتعلق فحسب بتراجع الديمقراطية بل ايضا بالفساد المتنامي في اسرائيل .

ب_إضعاف القضاء :

تأتي عملية إضعاف القضاء على خلفية محاولة محكمة العدل العليا في اسرائيل أن تلعب دورها المطلوب "في الدولة الديموقراطية "، والقائمة على أساس الفصل بين السلطات ، وقيام المحكمة العليا بدور الرقيب على تشريعات البرلمان والتأكد من انسجام هذه التشريعات مع المبادىء الدستورية وفق تفسير المحكمة لهذه المبادىء ، وقد قامت المحكمة بناء على ذلك بإعادة بعض التشريعات للكنيست لتعديلها ، كما تقوم المحكمة أيضا بدور الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية لضمان انسجام السلطات الثلاث ضمن المبادىء الدستورية ، وقد تميزت محكمة العدل العليا في اسرائيل بما يطلق عليه " التوجه الفعال " والذي يسمح لها بالتدخل بصورة أكبر وأقرب الى الديموقراطية .

في مقابل هذا ترى القوى الصاعدة في اسرائيل والمتمثلة في تيار اليمين الجديد وعلى رأسه بنيامين نتنياهو أن سياسة المحكمة سالفة الذكر تضع قيودا عليهم وتكبح جماح سياساتهم ، وتشجع النقد-وهو ضرورة ديموقراطية- والموجه تجاه السلطة التشريعية والتنفيذية ، وخاصة من قبل وسائل الاعلام ومنظمات المجتمع المدني ، لذلك فقد عمل اليمين على إضعاف السلطة القضائية بذريعة أنها تتدخل فيما لا يعنيها وتعطل أعمال السلطة التنفيذية .

لقد أظهر بحث حول التحريض في وسائل التواصل الإجتماعي في اسرائيل ضد السلطة القضائية خلال الفترة الممتدة ما بين 1-11-2016 الى 1-11-2017 ، أنه وبعد فحص ودراسة 900 ألف منشور كتبها المواطنون الاسرائيليون حول السلطة القضائية فإن 230 ألف منشور قد شملت على تحريض وعنف وشتائم ضد السلطة القضائية وأن معظم هذه الشتائم كتبها أنصار اليمين وبنوع من التفصيل فإن 40% من الشتائم والتحريضات قد صدرت عن أناس لهم توجهات سياسية ،ومنهم 91% من مؤيدي اليمين،9% من مؤيدي اليسار، وقد أشارت عضو الكنيست رويتال سويد رئيس إدارة جمعية ضد العنف في الشبكة العنكبوتية لصحيفة يديعوت أحرنوت 310-2017 أن هذا مرتبط بموقف أعضاء الكنيست السلبي من القضاء في اسرائيل .

وفي نفس السياق نقلت صحيفة هآرتس 27-10-2017 عن الرئيسة الحادية عشر للمحكمة مريم ناؤور في خطاب تقاعدها 26-10-2017 ، الى استمرار الهجوم الشاذ على السلطة القضائية ، وفي نفس المقام تبعتها الرئيسة الحالية استرحايوت بتأكيدها ان هناك محاولات مقلقة للمس بمكانة السلطة القضائية ، لقد ظهرت نتائج هذا الهجوم على المحكمة العليا من خلال تراجع مكانتها في أوساط الجمهور في اسرائيل ، فبعد ان كانت المحكمة تتمتع بشبه إجماع وطني عليها ، فقد أشار مؤشر الديموقراطية في اسرائيل في الاعوام الاخيرة الى تراجع مستوى وحجم ثقة الجمهور فيها ، حيث حظيت في العام 2015 ب 62% من ثقة الجمهور الاسرائيلي ،أما في العام 2016 فحصل تراجع واضح حيث حصلت على نسبة 56% في مقابل أكثر من 90% للجيش .(الصالح ، 2017 : 220) وهكذا يمكن القول بأن دوافع إضعاف القضاء تتعلق بأهداف سياسية حيث يرغب اليمين بإحكام سيطرته على مقاليد الحكم في إسرائيل وإضعاف أي مؤسسة يمكن أن تضع قيودا ديمقراطية على نشاطاته المختلفة خاصة أن هذه المؤسسة تتهم بميولها اليسارية والليبرالية ،كما أن اليمين يؤمن ايدولوجيا بضرورة اخضاع القضاء للرؤية القومية، والدينية وليس الرؤية الليبرالية .

ج_ تزايد الفساد :

كما أن اسرائيل تعاني من نسب فساد عالية حيث أظهر تقرير حول مقياس الفساد لسنة 2016 والذي صدر قبل أن يتم نشر أخبار تحقيقات الشرطة الأخيرة مع رئيس الحكومة نتنياهو ، وقد ركز التقرير بشكل خاص "على العلاقة بين فساد السلطة واللامساواة في المجتمع"، واعتبر أن كلا منهما يغذي الآخر، كما أن العاملين يسهمان بوضوح في تعزيز مظاهر الشعبوية ، وأظهر التقرير أيضا بأن اسرائيل تحتل المكانة 28 من بين 176 دولة ، حيث المكانة الأولى تحتلها الدنمارك وهي الأقل فساداً بين دول العالم ،" وعليه فإن اسرائيل بقيت إحدى الدول الأكثر فساداًفي دولOECD".(دتل و دغالي ،2016: 8).

ولقد بلغ التحذير من حجم الفساد إحدى ذرواته في المقالة التي كتبها رئيس جهاز الأمن العام السابق في اسرائيل والمعروف بالشاباك يوفال ديسكن ، ونشرتها يديعوت أحرنوت تحت عنوان "صناعة الفساد"حيث أكد فيها "الفساد وصل الى الكنيست ولم يعد مقتصراً هذه المرة على الهوامش بل قد ضرب جذوره في مجلس نواب الشعب"(ديسكن ،2017: 3) . وذلك على خلفية تزايد تحقيقات الشرطة الاسرائيلية مع رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ووزراء ومقربين ، ففي العام 2015 ظهرت قضايا فساد واسعة تتعلق برشاوى قام بها بعض كبار حزب ليبرمان والمسمى باسرائيل بيتنا والتي اعتبرها باحثون " أكبر قضية فساد سلطوي في تاريخ اسرائيل " (الصالح ،2017: 230) ، كما ظهرت قضايا أخرى تتعلق بجهاز الشرطة الاسرائيلي أدت الى تقديم ستة من كبار قادة الشرطة استقالتهم من مناصبهم ، أما في العام 2016 فقد برزت قضايا التحقيق مع رئيس الوزراء نتنياهو في ثلاث ملفات اساسية هي – ملف 1000 ويتعلق بتهمة إساءة استخدام الصلاحية والإخلال بالثقة من خلال تلقي نتنياهو رشاوي وهدايا باهظة الثمن من بعض كبار رؤوس الأموال ، أما ملف 2000 فيتعلق بتهمة قيام نتنياهو بعقد صفقة مع صاحب جريدة يديعوت أحرنوت وهو نوني موزس ، يتم من خلالها قيام الاخير بتغطية مؤيدة وايجابية لرئيس الوزراء نتنياهو مقابل قيامه بتقليص نشاط الصحيفة المنافسة ليديعوت وهي " اسرائيل هيوم " حيث يمتلك نتنياهو إمكانات تأثير واسعة عليها وعلى سياساتها ، حيث يعتبرها الكثيرون جريدة للدعاية المستمرة لنتنياهو ، وقد أوصت الشرطة الاسرائيلية في بداية فبراير 2018 بتقديم لائحة اتهام ضد نتنياهو في هذين الملفين بتهمة الرشوة والغش وخيانة الامانة ، ويبدو ان المستشار القضائي للحكومة سيتبنى توصيات الشرطة على الاقل في تهمتي الغش وخيانة الأمانة ،" ويبقى السؤال المركزي هل يمكن إثبات تهمة الرشوة أيضا ؟" (تسيموكي ،2018: 8) ، أما ملف 3000 فيتعلق بعلاقة نتنياهو في صفقة الغواصات ، والتي تحمل أبعاد تتعلق بالأمن القومي الاسرائيلي وما يتعلق بها من قضايا فساد .

وهناك قضايا فساد خطيرة تتعلق برجل نتنياهو الاول وهو دافيد بيتان اضطرته للاستقالة من منصبه كرئيس للائتلاف الحكومي ، وما زالت تحقيقات الشرطة مستمرة معه وخاصة في ما يسمى قضية ريشون لتسيون ، كما أوصت الشرطة ووفق مجلة ذي ماركر الاقتصادية 5-2-2018 بتقديم لائحة اتهام في قضية فساد الصناعات الجوية العسكرية ضد وزير العمل والرفاه حاييم كاتس ، وفي الفترة الاخيرة تزايدت الدلائل التي تدل على تورط نتنياهو في قضية فساد جديدة تتعلق بوسائل الاعلام ، وذلك وفق التقرير الصحفي الاخير لغيدي فايس والذي يؤكد بأن " ملفات 1000 و2000 ورطت بعض كبار سوق الاعلام ولكنها تبدو كمقدمة لملف 4000 وهو ملف بيزك – واللا"(فايس(1)،2018: 4) ، وقد وصف باحثون مختصون ومنهم فايس أن ملف 4000 هو " الرشوة الاكبر من كل ما سبق من قضايا فساد "(فايس(2)،2018: 1،3)، و بناء على قضايا الفساد هذه فقد وصف باحثون ومحللون مثل اشتيركمان روتم حكومة نتنياهو وتحديداً الحكومة الرابعة بأنها "الحكومة الأكثر تعرضاً للتحقيقات في تاريخ دولة اسرائيل ، ومن المناسب الاشارة الى أن الدراسة لا تهدف الى إحصاء كل قضايا الفساد السلطوي ، لذا اكتفت بذكر الأمثلة السابقة .

وقد ربط باحثون بين توسع الفساد في مؤسسات أي دولة ومؤسسات القطاع العام وبين الثقافة السياسية ومنظومة القيم السائدة في المجتمع ، حيث رأى الباحث نبيل الصالح أن هذه الثقافة تعاني في اسرائيل من "تآكل هامشها الديموقراطي أو في أحسن الأحوال تراجع السمات الديموقراطية في هذه الثقافة"(الصالح، 2016 :209).

ومن جانبه فقد أكد البروفيسور الاسرائيلي غادي برزلاي أنه "وفي ظل حجم الفساد العام فإن التحدي الحقيقي ليس قانونياً فقط بل هو تحدي اجتماعي وثقافي " (برزلاي ،2016: 15).ومما لا شك فيه أن البعد الكولونيالي الإحلالي للنظام في اسرائيل ،هو أحد أهم دعائم الفساد . وخاصة عندما يتم تناوله كأبرتهايد زاحف ، أو وفق التحليل اللافت ل(أزولاي وأوفير) والذي يعتبر أن الاحتلال "بدأ مشروعا كلونياليا ثم أصبح في ثمانينيات القرن العشرين جزأ لا يتجزأ من النظام الاسرائيلي للديموقراطية الاسرائيلية ساحة خلفية فريدة من نوعها " (أزولاي وأوفير ، 2012 :391). ومن التأثيرات السلبية للفساد على الديموقراطية ما أشار له البرفسور الاسرائيلي ألوني نمرود من أن "فساد السلطة يمس بأساس جوهري للديموقراطية هو ثقة الجمهور"(ألوني ،2017: 15).

هذه هي أهم الامثلة – وليس كلها – على المجالات التي ظهر فيها جليا تراجع وتآكل المؤشرات الايجابية في الديموقراطية الاسرائيلية ، كما ظهرت فيها الآثار السلبية لاستمرار عمل وتأثير النواقض القديمة والتاريخية

للديموقراطية في اسرائيل وهي الطبيعة اليهودية والاستيطانية الاحلالية للدولة .ويضاف الى الامثلة السابقة على سبيل الاشارة محاولات المس بالحريات العامة وبمنظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان على قلتها ومحدودية دورها في التأثير على تناقضات الديموقراطية الأساسية في اسرائيل ، حيث تلاحق هذه الجمعيات وتوصف بأنها مدسوسة ويسارية وتنشط في مجال الدفاع عن حقوق الانسان ولا سيما في المناطق المحتلة " (شلحت ، 2016 : 84)، من أهم هذه الجمعيات على سبيل المثال جمعية حقوق المواطن في اسرائيل ، هموكيد –المركز لحماية الفرد ، بيتسيلم ، مركز عدالة ومنظمة لنكسر الصمت ، كل هذا يترافق مع مظاهر و إشكالات اجتماعية واقتصادية أكدها تقريرOECD و الذي تم تسليمه للحكومة ، في آذار مارس 2016 ،حيث أظهر التقرير بأن ظاهرة الفقر و اللامساواة في اسرائيل عالية بوضوح ،أي أن ثمار النمو لا يتم توزيعها على المواطنين بشكل معقول أولا يقطفها إلا جزء قليل من الشعب في اسرائيل .

هذه هي أهم الامثلة على المجالات التي ظهر فيها جليا تراجع المؤشرات الديموقراطية الاسرائيلية .

سابعا :لماذا هذا التدهور ؟

ترى الدراسة بأن السبب المركزي وليس الوحيد في تنامي مظاهر تآكل الديموقراطية الإسرائيلية – كالفساد وزيادة الفجوات الاجتماعية وزيادة القوانين والتشريعات الغير ديموقراطية ومحاولة إضعاف السلطة القضائية ،وملاحقة منظمات حقوق الإنسان وغيرها من مظاهر، والتى تشكل وتكون منحنى تدهور الديموقراطية في اسرائيل هو ما يمكن تسميته بالتداعيات والتطورات الطبيعية للتناقضات التاريخية والبنيوية في الديموقراطية الاسرائيلية ،والتى سبق وتمت الاشارة إليها . كما أن هناك سبباً رئيسياً آخر وهو بروز وتنامي دور اليمين الجديد في اسرائيل–والذي هو أصلا أحد التداعيات للتناقضات التاريخية– وتبنيه لسياسات تكشف وتعزز وتسرع تداعيات وتطورات التناقضات التاريخية والبنيوية والموجودة أصلا في الديموقراطية في اسرائيل .

أ–اليمين الجديد :

هذا اليمين يضم الكثير من الأحزاب القومية الدينية كالبيت اليهودي وأحزاب قومية يمينية كإسرائيل بيتنا وحزب الليكود العلماني اليميني واليهود الارثوذكس المتشددين أو من يسمون باليمين الجديد أو تيار "الصهاينه الجدد" المتنامي باستمرار على حساب تيار "الصهيونية الكلاسيكية " والذي يمثله حزب العمل أو المعسكر الصهيوني اليوم ، قد

أصبحت " النيو-صهيونيه هي التفسير الايديولوجي الاقوى للصهيونية في اسرائيل "(بابه،2016 :45)أو ما يسمى حكومة نتنياهو الرابعة الحالية(2015-2019) والمعتبرة على نطاق واسع بأنها الحكومة الأكثر يمينية وتطرفاً في تاريخ دولة اسرائيل .

ب-موقف اليمين من الديموقراطية :

يرى جزء مهم من هذا اليمين أن الديموقراطية في اسرائيل هي ديموقراطية إجرائية، بحيث تستطيع الأغلبية أن تفعل تقريباً كل ما تريد ، ولقد قاد هذا الفهم عضو الكنيست الليكودي ميكي زوهر الى إعتبار عدم إعطاء بعض المواطنين في الدولة حق التصويت أمر ممكن في الديموقراطية . وبعكس هذه النظرة يرى اليمين التقليدي أو التنقيحي والذي ينتمي إليه وزراء كبار سابقون من الليكود مثل بيني بيغن ودان ميريدور ، وذلك على لسان زعيمه التاريخي زئيف جيبوتنسكي ، والذي اعتبر أن "من الخطأ القول أن الحكومة التي تعتمد على الأغلبية هي حكومة ديموقراطية ...إن معنى الديموقراطية هو الحرية ، حتى وإن كان الحكم مبني على الأغلبية ، فقد يمس بالحرية ". (فوكس،2017 :13) .

ومن جهة أخرى فإن الصهاينة الجدد" النيوصهيونية " أو اليمين الجديد يرجح مركب اليهودية في تعريف دولة اسرائيل على مركب الديموقراطية ، وهو يرى أن اليسار أو تيار الصهيونية التقليدي يقدم مبدأ الديموقراطية وينظر لليهودية بمفهومها العلماني الذي سبقت الإشارة إليه ، وهنا يختلط التناقض أو الصراع بين اليهودي والديموقراطي مع الصراع أو التنافس بين اليساري واليميني، ويمكن القول بأن كل اليسار هم علمانيون ومعظمهم ديموقراطيون ، أما اليمين ففيه العلماني ومعظمه من التقليديين "العاديين" وفيه الكثير من المتدينين .

ولا يتوقف تفضيل اليمين لمركب اليهودية على"الديموقراطية" في مسائل القضاء والإعلام ومؤسسات المجتمع المدني ، بل ويبرز دوره بوضوح في إضعاف الديموقراطية من خلال نظرته العدائية للعرب الفلسطينيين داخل الخط الأخضر، حيث برزت بهذا الصدد تصريحات نتنياهو عشية الانتخابات البرلمانية الأخيرة في آذار 2015 ،حين نشر على صفحته على الفيسبوك ما أصبح مقولة شهيرة بعد ذلك "إن العرب يتدفقون الى صناديق الاقتراع وذلك في محاولات لنزع الشرعية عن الحق السياسي للفلسطينيين في البلاد ،وتجنيد أصوات اليمين."(زعبي،2016 :254)

ج-استهداف ممنهج :

قد يشير الفحص الذي أجرته جريدة هآرتس ونشرته في 30-1 -2017 حول مضامين المنشورات التي يصدرها نتنياهو على صفحة الفيسبوك الخاصة به، والتي تضم 1989771 متابع ، إشارة هامة وإن كانت غير مكتملة لأهداف اليمين في اسرائيل، حيث ظهر أنه قد نشر وخلال خمسة أشهر أي 8-2016 الى 12-2016 ،391 منشور احتوى 23% منها على هجوم على جهة معينة ، وأهم هذه الجهات هي -32% مست بالمجتمع الدولي والأمم المتحدة، 28% منها هاجمت وسائل الإعلام ، و20% من هذه المنشورات هاجمت العرب و17% منها هاجم الفساد ولاحظ باحثو هآرتس أن نتنياهو يهاجم مجموعات بأكملها.

وبشكل أوضح وأكثر تمثيلا للواقع فقد حدد أحد قادة هذا اليمين وهو الوزير الليكودي الحالي ياريف ليفين في مقابلة مع الصحفي شالوم يورشالمي أن هدف نشاطات اليمين بشكل عام وسن القوانين والتشريعات بشكل خاص هو"إصابة ثلاثة أهداف على المستوى الاسرائيلي الداخلي وهي : المحكمة العليا ووسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني .(شلحت ،2016 :21) وقد يكون السبب في ذلك ما أشار اليه باحثون من أن هذه المؤسسات المستهدفة من قبل اليمين قد تكون "قادرة على الفصل بين هوية المجتمع الاثنية- الدينية ، وبين مؤسسات الدولة التي من المفترض ان تخضع لمنطق بيروقراطية الدولة ، سلطة القانون فصل السلطات ، وعمل المؤسسات "(زريق،2016 :42)، أو بمعنى ادق : قد تكون هذه المؤسسات اكثر قدرة وحرصا ورغبة من التيار النيو- صهيوني في الظهور بمظهر من يفصل بين الامور سالفة الذكر ، وذلك انسجاما مع نهج وطريقة من أسسها وما زال يملك التأثير الفكري عليها وهو التيار الصهيوني الكلاسيكي والمتآكل والمتراجع باستمرار ، والذي تميزت فترة حكمه حتى العام 77 وبعض السنوات المتفرقة قبل العام 2009 ، بالحرص على التصور الداخلي والتصور العالمي "لاسرائيل كدولة ديموقراطية باعتباره احد الاصول الاستراتيجية"(بابه،2016 :53).

د- تراجع الديموقراطية بين المحلي والعالمي :

ومن الملاحظ أن الكثير من الباحثين الإسرائيليين وخاصة من المحسوبين على التيار الليبرالي قد ركزوا على دور العامل السامي أي: صعود اليمين ، ولم يركزوا على العامل الأول وهو تداعيات التناقضات التاريخية كما سبقت الإشارة إليها ، وقد يكون ذلك جزءاً من رؤية هؤلاء الباحثين لإسرائيل كدولة عادية كباقي الدول الغربية في العالم والتي "تعاني من تصادم بين رؤيتين –الرؤية الليبرالية التي تؤمن بالمساواة الجوهرية بين الناس وبالقيم الديموقراطية

وبين رؤية قومية وأحياناً رؤية قومجية مترافقة مع إيمان ديني ومعاداة للعلمانية" (هيرمان ،2016 :92). ووفق نفس المنطق أي أن إسرائيل كباقي دول العالم فقد وضع البروفيسور إيلي فودا ما يحدث في إسرائيل من تدهور للديموقراطية في إطار التحليل العام ، لصموئيل هنتنغتون بأن لكل موجة ديموقراطية توجد موجة معاكسة ارتدادية ، واعتبر ما يجري من صعود اليمين في أوروبا والعالم وانتخاب ترامب رئيساً للولايات المتحدة وخروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي ، هو موجة ارتدادية عكسية واعتبرها "تهديداً خطيراً على القيم الليبرالية وفي حالات معينة قد تؤدي إلى انهيار النظام الديموقراطي "(فودا، 2017 :15). أما الباحث نديم روحانا فقد اعتبر أن صعود اليمين الأيدلوجي في العالم ، والذي يعتمد على الانغلاق الإثني أو القومي أو الثقافي وفر لإسرائيل مناخا مريحا لصعود هذا اليمين ، واعتبر أن " إسرائيل تجد نفسها أمام ظروف مثالية قد تمكن الصهيونية من تحقيق ذاتها في فلسطين " (روحانا ، 2017 :14) ومع إن إسرائيل مرتاحة من الجو العالمي فان هذا لا يعني بان احد أسباب صعود اليمين في إسرائيل هو صعود اليمين في العالم ، بل قد يستخدم بعض الباحثين الإسرائيليين ذلك مبررا وغطاءا للأسباب الحقيقية الخاصة بتناقضات الديموقراطية الإسرائيلية التاريخية . وقد أيد هذا التوجه باحث إسرائيلي آخر عندما أكد "علينا أن نعترف بحقيقة فحواها أن الشعب اليهودي كان يمينيا في أساسه ، منذ البداية كان يتبنى فكرا يقول انه شعب مختار ، وحيد وفريد لا تنطبق عليه القواعد الإنسانية العامة" (عيلام ، 2017 :104)

ويستمر تيار واسع من الباحثين بالتركيز على دور اليمين كظاهرة عالمية تمس بجوهر الديموقراطية .ولذا يتم التقليل من دور العوامل المركزية والأساسية والتاريخية الأخرى الخاصة بإسرائيل كدولة احتلال كولونيالي إحلالي وما تتميز به من علاقة خاصة مختلفة من علاقة بين الدين والدولة والأمة والمواطنة ، وحيث لا يوجد بها دستور يدافع عن حقوق الأقليات وحقوق الإنسان ومن أنها دولة إثنية أو اثنوقراطية ،وهي بذلك مختلفة عن باقي دول العالم ، وفي نفس السياق السابق ركز الباحث من جامعة تل أبيب ،عوفر نورد هايمر على التشابه بين ما يحدث في أمريكا وما يحدث في إسرائيل من تعرض الديموقراطية الليبرالية للتهديد من قبل ما أسماه بالروح السلطوية أو الديموقراطية السلطوية ، والتي يمثلها انتخاب ترامب وصعود اليمين في إسرائيل ، ويرى الباحث هنا أن الديموقراطية الليبرالية سوف تنجح بالصمود بسبب أن" مبنى الحكم في إسرائيل وكما هو في أمريكا ما زال مبناً ليبرالياً"(نورد هايمر،2016 :15). بحيث تستطيع مؤسسات الدولة كمؤسسة القضاء والأمن والبيروقراطية إيجاد توازن ما مع السلطة التنفيذية . و باختصار يمكن القول بأن الدراسة لا تقلل من دور اليمين الجديد في المساهمة في إظهار وتسريع تدهور ما يعتبر مركبات ديموقراطية في إسرائيل ، وخاصة بعد العام 2009 ولا من دور العوامل الخارجية العالمية "كباقي دول

العالم " والتي أسهمت في زيادة قوة اليمين ، ولكنها تعتبر أن العامل الأهم والفاعل في بروز اليمين وتدهور الديموقراطية ، هو استمرار تداعيات وآثار ونتائج التناقضات التاريخية المتجذرة في الديموقراطية اليهودية وخاصة البعد الكولونيالي الإحلالي وعلاقة الدين بالدولة والأمة والمواطنة .

تلخيص واستنتاجات :

1- لقد أثبتت الدراسة وجود تدهور واضح في أحوال الديموقراطية في إسرائيل، وتحديداً في الفترة الواقعة بين (2015-2017)، وذلك استناداً إلى مقالات باحثين إسرائيليين كبار، وشهادات لبعض أهم رموز الدولة كرؤساء محكمة العدل العليا، واكتفت الدراسة بضرب بعض الأمثلة على ذلك في مجالات هامة كالقضاء والفساد .
2- من المرجح تزايد وضوح مسألة تراجع الديموقراطية في إسرائيل في الفترة القريبة القادمة، وذلك مع تنامي نفوذ اليمين الجديد في اسرائيل، والذي لا يعبأ كثيراً كما اليسار التقليدي بالتظاهر بالديموقراطية لأسباب متعددة ومن أهمها تبرير استمرار كسب الدعم العالمي، بل يؤكد اليمين على ضرورة إشهار البعد الديني القومي اليهودي وبالتالي البعد الكولونيالي للدولة، وستتزايد مسألة تراجع الديموقراطية أيضاً مع تزايد وضوح الآثار السلبية لطبيعة الدولة الكولونيالية واليهودية على الديموقراطية في إسرائيل.

3- من المستبعد أن يؤدي استمرار الكشف عن هشاشة الديموقراطية في إسرائيل، لتراجع الدعم المادي والسياسي الملح لها من قبل أمريكا، لان السبب الحقيقي من ورائه ليس هو القيم والثقافة الديموقراطية والليبرالية المشتركة بل المصالح الاستعمارية لأمريكا في المنطقة .

توصيات :

1- توصي الدراسة بضرورة التركيز على دراسة أوضاع الديموقراطية في إسرائيل بصورة اكبر لأسباب متعددة ومن أهمها : مواجهة محاولات "الاحتلال الفكري" في كي الوعي الفلسطيني والعربي بادعاءاته الضعيفة بأنه متفوق أخلاقياً وديموقراطياً على العرب والمسلمين .

2- نشر وتعميم الدراسات العلمية والبحثية حول الأوضاع في إسرائيل من أجل نصرة الحق الفلسطيني بالحرية والاستقلال ومواجهة الاحتلال محلياً وإقليمياُ ودولياً .

3- ضرورة قيام قوى الشعب الفلسطيني الحية بالعمل على تقديم مثال ونموذج حضاري عربي مسلم مختلف عن النموذج الإسرائيلي من خلال احترام قيم الديموقراطية وحقوق الإنسان وعلى رأسها التسامح، والتداول السلمي للسلطة .

قائمة المراجع والمصادر

أزولاي؛أرئيلاوعدي عوفير(2012):نظام ليس واحد-(الاحتلال والديموقراطية بين البحر والنهر، ترجمة نبيل الصالح ، مدار ، رام الله .

أطرش؛ عاص(2016): المشهد الاقتصادي ،في: هنيدة غانم (تحرير): تقرير مدار الاستراتيجي 2016 ،مدار، رام الله ،ص 179-208 .

أطرش؛عاص(2017): المشهد الاقتصادي الاسرائيلي : أداء جيد ونمو غير متوازن ،في:هنيدة غانم(تحرير): تقرير مدار الاستراتيجي 2017 ،مدار،رام الله ، ص155-187 .

بابه؛إيلان(2016):أصول النيو-صهيونية ومستقبلها ،مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت ،العدد108، ص44-54.

بشارة؛عزمي(2005):من يهودية الدولة حتى شارون:دراسة في تناقضات الديموقراطية الاسرائيلية ، مؤسسةمواطن ، رام الله .

روحانا؛نديم:(2017):انتصار الصهيونية أو هزيمتها،مجلة الدراسات الفلسطينية ،بيروت،العدد110،ص12-24 .

زريق؛رائف(2016): في مديح التملق ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ،العدد108 ، ص40-43 .

زعبي ؛همت (2016): الفلسطينيون في اسرائيل -مواطنة مشروطة بقبول يهودية الدولة ،في :هنيدة غانم (تحرير) :تقرير مدار الاستراتيجي 2016 ،مدار ،رام الله ،ص 253-290 .

زعبي ؛همّت (2017):الفلسطينيون في اسرائيل :ما بين تصاعد عنصرية الدولة والتحديات الداخلية ،في:هنيدة غانم (تحرير):تقرير مدار الاستراتيجي 2017 ، مدار ،رام الله ، ص229-265 .

سلطاني؛نمر(2010): الصهيونية الليبرالية والمنهج الدستوري المقارن ومشروع تطبيع اسرائيل ، مجلة قضايا اسرائيلية ، المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية ، مدار ، رام الله ، العدد39-40 ، ص20 .

شلحت؛انطوان(2016): صدام بين المؤسستين السياسية والامنية في اسرائيل ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت،العدد107 ،ص206-212 .

شلحت؛أنطوان(2016):المشهد السياسي–الحزبي الداخلي:فلتان اليمين لا يقف أمام سدود ، في : هنيدة غانم"تحرير":تقرير مدار الاستراتيجي 2016 ، مركزمدار ، رام الله ، ص69–102 .

الصالح؛نبيل(2016):المشهد الاجتماعي عنصرية متصاعدة ، وفساد متزايد ،في : هنيدة غانم"تحرير":تقرير مدار الاستراتيجي 2016 المشهد الاسرائيلي 2015 ، مدار ، رام الله ص209–252 .

عيسى؛عبدالناصر :(2015):الليبرالية الجديدةللاقتصاد واحتجاجات 2011 في اسرائيل "، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية ،الجامعة الاسلامية ،غزة ،العدد الثاني ، المجلد 23 ، ص199–233

.عيلام؛يغئال:(2017): مقابلة خاصة، مجلة قضايا اسرائيلية، مدار، رام الله ،العدد66 ، ص104–113 .

النقيب؛فضل مصطفى(2011):الاقتصاد الاسرائيلي ،في كميل منصور "تحرير": دليل اسرائيل العام 2011 ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ،رام الله ،ص250 .

مطر؛حجاي(2016): ينزع القفاز :عن حرب حكومة نتنياهو الرابعة على الاعلام الاسرائيلي ،مجلة قضايا اسرائيلية ،مدار ، رام الله ، العدد 63 ، ص132–140 .

يعقوبسن؛الكسندر(2010):مقابلة مع بلال ظاهر،مجلة قضايا اسرائيلية ،المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية مدار ،رام الله ، العدد39–40 ،ص105 .

يفتحئيل؛أورن(2012):الاثنوقراطية –سياسات الارض والهوية في اسرائيل / فلسطين ، ترجمة سلافة حجازي ، مدار ،رام الله .

مراجع العبرية –

ارلوزوروب ؛ ميراف(25–4–2017):اسرائيل مكانك سر منذ 40عام،ذي ماركر ،ص22

اريئيلي،شاؤول (10–2–2017):يهودية وديمقراطية وفق الامم المتحدة،هارتس،ص31

الوني ؛ نمرود(1–3–2017)يقظةالنخب،هارتس،ص15.

باراك؛أهارون(2–2–2018):مقابلة خاصة ،شيفع يميم–يديعوت أحرنوت ،ص40 –50 .

بسوك؛موتي (27–1–2017):تقرير موديز حول اسرائيل،مجلة ماركرويك،ص30

بينيش؛دوريت:(1-12-2017):الدولة في الخطر،ملحق يديعوت احرونوت،ص4-6

توكر؛نتاي(4-2-2018):قضية بيزك وعلاقات نتنياهو ألوفيتش ،ذي ماركر ،ص12 .

تسيموكي؛توبا(16-2-2018): مستشار المصائر،موساف شابات –ملحق يديعوت أحرنوت ، ص6-8 .

ديتل ؛ليئوروكورين داجاني(26-1-2017)اسرائيل في مقياس الفساد العالمي 2016، ذي ماركر، ص8.

ديسكن؛أبرهام(27-12-2016):الدفاع عن الديموقراطية الاسرائيلية ، مجلة ذي ماركر السنوية:ديموقراطية اسرائيل 2016، هآرتس،ص68 .

ديسكن؛يوفال(30-10-2017):صناعة الفساد،يديعوت أحرنوت ، ص1،3 .

رولينك؛غاي(2-2-2018):خمس ملاحظات حول كبار رجال الاعمال والرقابة وحرية الصحافة ،ذي ماركرويك،ص2-3 .

زمير؛اسحاق(2-2-2018):مشروع قانون ضد سلطة القانون ، هآرتس ،ص23 .

ساند؛شلومو(13-1-2017):انهيار العلمانية في الدولة اليهودية ، هآرتس، ص30

سموحة ؛سامي (27-12-2016): الديموقراطية الاسرائيلية قوية ، مجلة ذي ماركر السنوية :ديموقراطية اسرائيل 2016 ، هآرتس ،ص50 ..

غاد؛برزلاي(8-6-2016):لا مساومةمع الفساد ،هآرتس ،ص15 .

فايس(1)؛غيدي(9-2-2018): ميدان الجريمة-الاعلام ،هآرتس،ص1،4 .

فايس(2)؛غيدي(19-2-2018): الرشوة الاكبر-بدايات الاستبداد ،هآرتس ،1،3 .

فودا؛ايلي(20-2-2017):الموجة المعاكسة الثالثة ، هآرتس ،ص15 .

فوكس؛ عمير(12-3-2017):الديموقراطية بدون حقوق الانسان، هآرتس، ص13 .

كارمنتسر؛مردخاي(25-10-2017):الخوف من قانون الاساس:التشريعات ،هآرتس، ص13 .

كارمنتسر؛مردخاي(27-10-2017):مقابلة خاصة ملحق هآرتس ،ص28 .

نورتهايمر؛عوفر(8-12-2016):ديموقراطية سلطوية : دليل المستخدم ، هآرتس ،ص15 .

هيرمان؛تمار(27-12-2016):الديموقراطية الاسرائيلية قوية ،مجلة ذي ماركر السنوية : ديموقراطية اسرائيل 2016 ، هآرتس ،ص50 .

المراجع الأجنبية:

Barry,Norman B.”Democracy”,procedural democracy and the public interest “The radical critique of liberal democracy “, in:an introduction to modern political theory , Macmilan press ,1989,ch.10 ,section 2-4 ,pp. 257-286.

Diamond,Larry(1992). Economic , development and democracy reconsidered. American behavioral scientist ,vol.35 ,no.3-4,pp.450-499.

Gutmann,Amy”Democracy”,in:A companion to Contemporary Political Philosophy , eds,R.E.Goodin and P.Pettit.

Philipp C. Schmitter and Terry Lynn Karle,”What Democracy is … and is not” ,in: The Global Resurgence of democracy ,eds,Larry Diamond and M.F Platner,Johns Hopkins Univercity press,1993,pp.39-52 .

Schumpter.J , Capitalism,socialism, and democracy (London:George Allein and Unwin. 1993).